عرض السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء
بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2016

باسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على سيدنا محمّد أشرف المرسلين،

- السيد وزير العدل والحريات نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء

- السيد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء،

- السيد والي ولاية جهة الدار البيضاء –سطات عامل عمالة الدار البيضاء

- السادة عمال العمالات والأقاليم والمقاطعات

- السيد رئيس مجلس عمالة البيضاء

- السيد الكاتب العام لوزارة العدل والحريات

- السيد المفتش العام لوزارة العدل والحريات

- السيد مدير الشؤون الجنائية والعفو

- السيد مدير الشؤون المدنية

- السيد المدير العام للمعهد العالي للقضاء

- السادة المسؤولون القضائيون،

- السيد القائد الجهوي للقوات المسلحة الملكية بالدار البيضاء

- السيد القائد الجهوي للدرك الملكي بالدار البيضاء

- السيد والي ولاية أمن الدار البيضاء الكبرى

- السيد القائد الجهوي للقوات المساعدة بالدار البيضاء

- السادة قياد سريات ومراكز الدرك الملكي بالدار البيضاء والمحمدية وابن سليمان

- السيد رئيس المكتب المركزي للأبحاث والتدخلات القضائية

- السيد رئيس الفرقة الوطنية للشرطة القضائية

- السادة رؤساء المناطق الأمنية بولاية أمن الدار البيضاء الكبرى

- السيد نقيب هيأة المحامين بالدار البيضاء،

- السادة ممثلوا المهن القضائية ومساعدي القضاء كل بصفته واسمه

- زملائي وزميلاتي السادة القضاة الكرام،

- السيدات والسادة أطر وموظفي وموظفات كتابة النيابة العامة وكتابة الضبط،

- الحضور الكريم،

وبعد،

بداية، أتوجه بالشكر للسيد وزير العدل والحريات نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء والوفد الكريم المرافق له بالإدارة المركزية، على تفضله بحضور مراسيم تنصيب السيد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء واستعراض حصيلة النشاط القضائي لسنة 2015، والذي يعكس عناية سيادته التي يوليها للقضاء والقضاة بالدائرة القضائية، وفاء منه بالأمانة السامية التي طوقه بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله في تدبير وتسيير مرفق العدل وتوطيد دعائم السلطة القضائية المستقلة خدمة للعدالة والوطن،

الحضور الكريم،

أغتنم فرصة تنصيب السيد الرئيس لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، لأستعرض على انظار حضراتكم حصيلة النشاط القضائي للنيابة العامة بمجموع الدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء،

وهي فرصة ثمينة، لشكر أهل الفضل من السادة المسؤولين القضائيين والقضاة والمستشارين وأطر وموظفي كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة اللذين بذلوا الغالي والنفيس في أداء الواجب والنهوض بمستوى المحكمة، وفي مقدمتهم الصديق والاخ الفاضل، القاضي، قدوة زمانه في الأخلاق القضائية والإدارة القضائية الأستاذ لحسن الكاسم مدير الشؤون المدنية، الذي بذل مجهودا استثنائيا في إطار مواكبة وتتبع الملفات وتوحيد العمل القضائي بالدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء، يشكر عليه وسيحفظ له التاريخ لا محالة مكانته المتميزة إلى جانب السادة المسؤولين القضائيين من طينة الرجال الكبار اللذين تعاقبوا على قيادة وإدارة هذه المحكمة العتيدة،

وهي كذلك فرصة غالية، نجدد من خلالها التهنئة للسيد الرئيس الأول ذ.عبد العزيز فتحاوي على الثقة المولوية السامية التي حظي بها بتعيينه من طرف جلالة الملك نصره الله وأيده رئيسا أولا

لهذه المحكمة باقتراح من المجلس الأعلى للقضاء الموقر، راجين له التوفيق والسداد فيما طوّق به من أمانة عظيمة، وأن يكون خير خلف لخير سلف، مؤكدين له في نفس الوقت استعداد هذه النيابة العامة الدائم والمتواصل لتقديم كافة أشكال الدعم والتعاون والتنسيق معه في كل ما من شأنه تعزيز مكانة المحكمة بين مختلف محاكم المملكة، وجعلها في خدمة المتقاضي والمواطن تحقيقا للأمن القضائي.

وسأعرض على سيادتكم حصيلة النشاط القضائي للنيابة العامة بمجموع الدائرة الاستئنافية حسب المحاور التالية:

أولا، على مستوى المجهودات المبذولة من أجل تدبير وتصفية القضايا

ثانيا، على مستوى الإدارة القضائية

ثالثا، الإكراهات

أولا، على مستوى المجهودات المبذولة من أجل تدبير وتصفية القضايا

* استقراء نشاط النيابة العامة بمجموع الدائرة الاستئنافية من خلال الاحصائيات:

الحضور الكريم:

لقد عملت منذ التحاقي على رأس النيابة العامة بهذه المحكمة بتنسيق مع السيد رئيس كتابة النيابة العامة وكافة أطر وموظفي كتابة النيابة العامة على تفعيل شعبة الاحصائيات بمكتب التدبير الإداري بكتابة النيابة العامة، وفق مناهج علمية، من خلال التحيين المستمر لمعطياتها وربطها بمختلف شعب ومصالح النيابة العامة، وإنجاز قوائم أسبوعية وشهرية بالنشاط الحقيقي لموظفي وقضاة النيابة العامة، لمعرفة حجم المنجز والمخلف من القضايا والملفات ونسبة الإنجاز.

وسوف تلاحظون من خلال الاحصائيات المعروضة عليكم، عبر الشاشة الالكترونية حجم وطبيعة المجهودات المبذولة من قبل مجموع النيابات العامة على مستوى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء قضاة وموظفين وضابطة قضائية لتصفية الشكايات والمحاضر والمرسلات الإدارية والملفات والقضايا، والتي نعرضها عليكم تباعا كما يلي:

1- إحصائيات مكتب الضبط المركزي (باعتباره بوابة المحكمة):

عدد الوارد	35373

عدد الصادر	35373 (مبدئيا)

انطلاقا من الإحصائيات المسجلة بالسجل الالكتروني لمكتب الضبط الذي تم إحداثه من اجل ضبط وتتبع الوارد على النيابة العامة والصادر عنها، ستلاحظون أن عدد الوارد على هذه النيابة العامة بمكتب الضبط المركزي برسم سنة 2015 وصل إلى 35373 مراسلة (بمفهومها العام) يقابله كصادر على مستوى المكتب المذكور نفس عدد الوارد بنسبة إنجاز تصل إلى 100 %، وهو رقم مبدئي، على اعتبار أنه إذا ما تتبعنا هذا الصادر لدى باقي شعب ومصالح كتابة النيابة العامة سيكون عدد الصادر أكبر من ذلك بكثير، حيث إن أي مراسلة ترد على مكتب الضبط المركزي تحال على مصلحة الشكايات مثلا، تتطلب عملية إنجازها ودراستها اتخاذ اكثر من إجراء أو قرار واحد (وقد تكون تعليمات كتابية او مراسلة إدارية أو إنابة قضائية أو ملتمس موجه لجهة قضائية....).

ومن أجل تلافي هذا الضياع في ترجمة المردودية الحقيقية للنيابة العامة، فإننا نعمل حاليا على التفكير في اعتماد لا مركزية مكتب الضبط المركزي، لضبط حقيقة الصادر، وذلك بتمكين كل شعبة من شعب النيابة العامة من سجل الكتروني لتسجيل الوارد والصادر منها، وتجميع الحصيلة بشكل شهري في مكتب الضبط المركزي.

2-عدد الأشخاص المقدمين امام النيابة العامة بالدائرة القضائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء ونسبة الاعتقال الاحتياطي

عدد الأشخاص المقدمين أمام النيابة العامة بالدائرة القضائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء ونسبة الاعتقال الاحتياطي

المحاكم	عدد الاشخاص المقدمين	عدد المتابعين المحالين على قضاء التحقيق		عدد المتابعين المحالين على الجلسة في حالة سراح	عدد المتابعين المحالين على الجلسة في حالة اعتقال	عدد الاشخاص المحالين للاختصاص	عدد الأشخاص المقرر في حقهم الحفظ	نسبة الاعتقال الاحتياطي	ملاحظـــــات
		رشداء	أحداث						
محكمة الاستئناف بالدار البيضاء	5996	1544	506	78	1455	988	185	%24.26	انخفاض نسبة الاعتقال مقارنة بالسنتين الماضيتين: 2014: % 38.21 2013: % 36.21

المحكمة الابتدائية الزجرية	87435	14157	58404	671	6	223	4749	%16.19	ارتفاع نسبة الاعتقال مقارنة بالسنة الماضية 2014: 13.56%
المحكمة الابتدائية المحمدية	13641	1404	9714	57	0	42	1755	%10.29	انخفاض نسبة الاعتقال مقارنة بالسنتين الماضيتين 2014 % 11.42 2013 %12.30
المحكمة الابتدائية بابن سليمان	3993	557	2631	104	01	11	196	%13.94	ارتفاع نسبة الاعتقال مقارنة مع السنتين الماضيتين 2014 % 11.63 2013 % 12.71
المجموع	111065	17573	70827	2376	513	1264	6885	%15.82	مقارنة بالعدد الإجمالي للأشخاص المقدمين

ستلاحظون بأن الضابطة القضائية قدمت أمام النيابة العامة بمحكمة الاستئناف خلال سنة 2015 (5996 شخصا)، وهي نسبة متقاربة بالمسجل خلال السنة الماضية التي بلغ عدد المقدمين امام النيابة العامة خلالها 5933 شخصا، ورغم الفارق المذكور فإن نسبة الاعتقال الاحتياطي قد عرفت انخفاضا ملحوظا من نسبة 38.21 % المسجلة خلال سنة 2014 إلى نسبة 24.26 % المسجلة برسم سنة 2015، مما يبرز مدى نجاعة أسلوب ترشيد الاعتقال الاحتياطي المتبع من قبل هذه النيابة العامة في نطاق سلطة ملائمة المتابعات المخولة لها قانونا، إما بإعمال الحفظ في حالة عدم توافر الإثبات او انعدام العنصر الجرمي، أو باعتماد أسلوب التجنيح كلّما كان الضرر اللاحق بالمصلحة المحمية جنائيا بسيطا ويمكن جبره، حيث تم:

- اتخاذ قرار بالحفظ في حق 185 شخصا

- وإحالة 988 شخصا على المحاكم الابتدائية للاختصاص بعد تجنيح الأفعال المنسوبة إليهم

في حين احتلت النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء على مستوى المحاكم الابتدائية، المرتبة الأولى في عدد الأشخاص المقدمين امامها اللذين بلغ عددهم 87435 شخصا، توبع منهم في حالة اعتقال 14157 شخصا وتوبع في حالة سراح 58404 شخصا، بنسبة اعتقال احتياطي بلغت 16.19% وهي نسبة مرتفعة نوعا ما مقارنة مع النسبة المسجلة خلال سنة 2014 التي لم تتجاوز 13.56%.

وتأتي النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بالمحمدية في الرتبة الثانية من حيث عدد الأشخاص المقدمين، حيث قدم امامها 13641 شخصا، توبع منهم في حالة اعتقال 1404 شخصا

وتوبع في حالة سراح 9714 شخصا، بنسبة اعتقال بلغت 10.29 %، وهي نسبة منخفضة مقارنة بسنة 2014 التي وصلت فيها نسبة الاعتقال الاحتياطي إلى 11.42%

أما النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بابن سليمان فتحتل الرتبة الثالثة من حيث عدد الأشخاص المقدمين امامها بمجموع 3993 شخصا، توبع منهم في حالة اعتقال 557 شخصا وتوبع في حالة سراح 2631 شخصا بنسبة اعتقال احتياطي ارتفعت إلى 13.94 % مقارنة بسنة 2014 التي لم تتجاوز فيها النسبة 11.63%.

ليكون بذلك مجموع الأشخاص المقدمين أمام النيابة العامة بمجموع محاكم الدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء 111.065 شخصا، توبع منهم في حالة اعتقال 17573 شخصا وتوبع في حالة سراح 70827 شخصا، بنسبة اعتقال احتياطي إجمالية لم تتجاوز 15.82%

3- تطور ظاهرة الجريمة بالدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء:

أنواع الجرائم	القضايا المسجلة	ذكور			إناث			أجانب			عسكريين			مجموع عدد المتابعين
		معتقلين	سراح	فرار	معتقلات	سراح	فرار	معتقلين	سراح	فرار	معتقلين	سراح	فرار	
الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص														
القتل العمد	58	58	00	00	02	00	00	00	00	00	00	00	00	58
التسميم	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00

عرض السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء
بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2016

الضرب والجرح المفضي إلى الموت دون نية إحداثه	31	27	00	00	04	00	00	00	00	00	00	00	31
الضرب والجرح المفضي إلى عاهة مستديمة	36	36	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	36
إضرام النار عمدا في الجسد	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00

أنواع الجرائم	القضايا المسجلة	ذكور			إناث			أجانب			عسكريين			مجموع عدد المتابعين
		معتقلين	سراح	فرار	معتقلات	سراح	فرار	معتقلين	سراح	فرار	معتقلين	سراح	فرار	
جرائم التزوير والتزييف														
تزوير الأوراق الرسمية	19	19	00	00	02	00	00	00	00	00	00	00	00	19
تزوير الأوراق العرفية و التجارية و البنكية	43	42	00	00	01	00	00	00	00	00	00	00	00	43

تزييف و تزوير أختام الدولة و الطوابع	16	16	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	16
تزوير و تزييف النقود والسندات	14	14	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	14
شهادة الزور	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00

أنواع الجرائم	القضايا المسجلة	ذكور			إناث			أجانب			عسكريين			مجموع عدد المتابعين
		معتقلين	سراح	فرار	معتقلات	سراح	فرار	معتقلين	سراح	فرار	معتقلين	سراح	فرار	
الجرائم المرتكبة ضد الأمن والنظام العام														
جرائم الإرهاب	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
اختلاس المال العام	73	71	00	00	02	00	00	00	00	00	00	00	00	73

عرض السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء

بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2016

تبديد المال العام	73	71	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	73
تكوين عصابة إجرامية	144	141	00	01	03	00	00	03	00	00	00	00	00	144

أنواع الجرائم	القضايا المسجلة	ذكور			إناث			أجانب			عسكريين			مجموع عدد المتابعين
		معتقلين	سراح	فرار	معتقلات	سراح	فرار	معتقلين	سراح	فرار	معتقلين	سراح	فرار	
الجرائم المرتكبة ضد الأموال														
تحويل الطائرات وإتلافها وإتلاف منشآت الملاحة الجوية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
السرقة الموصوفة	427	400	20	00	07	00	00	01	00	00	00	00	00	427

عرض السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء
بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2016

إضرام النار عمدا في الممتلكات	15	15	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	15
التخريب	00	00	00	0	00	00	00	00	00	00	00	00	00

أنواع الجرائم	القضايا المسجلة	ذكور			إناث			أجانب			عسكريين			مجموع عدد المتابعين
		معتقلين	سراح	فرار	معتقلات	سراح	فرار	معتقلين	سراح	فرار	معتقلين	سراح	فرار	
الجرائم الماسة بنظام الأسرة والأخلاق العامة														
الاغتصاب	96	96	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	96
زنا المحارم	04	02	02	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	04
هتك العرض بالعنف	291	200	91	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	291

اختطاف قاصر	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
قتل وليد	02	00	00	00	00	00	00	00	02	00	00	00	00

من خلال الرصد الاحصائي لظاهرة الجريمة برسم سنة 2015 على مستوى محكمة الاستئناف، يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة الجنايات الماسة بالأشخاص والعرض وجرائم الإخلال بالثقة العامة المتعلقة بالتزوير والتزييف مقارنة بباقي الجرائم الأخرى، حيث بلغ عدد جنايات السرقة الموصوفة 427 جناية، تليها جنايات هتك العرض بالعنف ب 291 وجنايات الاختلاس وتبديد المال العام ب146 جناية، وبلغت جنايات تكوين عصابة إجرامية 144 جناية، وجنايات الاغتصاب 96 جناية، ثم جنايات التزوير والتزييف 96 جناية، مرورا بجنايات الضرب والجرح المؤدي إلى الموت دون نية إحداثه أو المفضي الى عاهة إلى مستديمة ب67 جناية، وبلغت جنايات القتل العمد 58 جناية، وانتهاء بجنايات اضرام النار التي وصلت إلى 15 جناية.

مع ملاحظة أنه تمت متابعة 25 متهم أجنبي من ضمن الجرائم المشار إليها أعلاه، في مقابل 4939 متهم من جنسية مغربية.

وفيما يخص مقاربة النوع الاجتماعي من حيث صفة مرتكبي الجرائم، فإنه من أصل 427 جناية سرقة موصوفة توجد 288 جناية ارتكبها أحداث تقل أعمارهم عن 18 سنة، و8 جنايات قتل عمد ارتكبها احداث من أصل 58 جناية، و18 جناية ضرب وجرح مؤدي إلى الموت دون نية إحداثه أو المفضي الى عاهة إلى مستديمة ارتكبها احداث من أصل 67 جناية و57 جناية هتك عرض بالعنف ارتكبها أحداث من أصل 234 جناية.

ومقارنة بالسنة الماضية فقد عرفت الجنايات انخفاضا ملحوظا حيث سجلت خلال سنة 2014:

1457 جناية سرقة موصوفة مقابل 427 جناية سنة 2015

و69 جناية قتل عمد مقابل 58 جناية سنة 2015

ثم 260 جناية اغتصاب مقابل 96 جناية سنة 2015.

مما يعكس مستوى وطبيعة الجهود المبذولة من قبل مختلف مصالح الامن والدرك تحت إشراف هذه النيابة العامة من أجل محاربة هذا النوع من الجرائم والحد منها. وفي مقابل ذلك لوحظ ارتفاع في الجنايات التالية:

حيث ارتفعت جنايات هتك العرض بالعنف من 287 جناية مسجلة سنة 2014 إلى 291 جناية برسم سنة 2015، كما ارتفعت جنايات الضرب والجرح المؤدي إلى الموت دون نية إحداثه أو المفضي الى عاهة إلى مستديمة من 71 جناية مسجلة سنة 2014 إلى 170 جناية برسم سنة 2015، ونفس الأمر بالنسبة لجنايات التزوير والتزييف التي وصلت إلى 96 جناية برسم سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 والتي لم تتجاوز فيها 72 جناية.

الأمر الذي يبرز في نظري تحولا نوعيا في السلوك الإجرامي على مستوى المدن التابعة للدائرة القضائية، خاصة منها مدينة الدار البيضاء، أترك أمر التعمق في تحليله وقراءته للمختصين في مجال علم الإجرام والعلوم الاجتماعية، على اعتبار أن تدخل الامن والقضاء للحد من النشاط الإجرامي مهما بلغ حجمه يبقى محدودا ويحتاج الامر في شموليته لتضافر عدد من الوسائل الاجتماعية والتربوية والتعليمية والاقتصادية، إضافة إلى تدخل عدد من الجهات المعنية الرسمية وغير الرسمية ولا سيما فعاليات المجتمع المدني وكذا وسائل الإعلام بالتحسيس والتوعية.

4- نشاط تصفية الشكايات والمحاضر الجنحية والجنائية بالنيابة العامة بالدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء

نشاط شعبة الشكايـــــــات الجنحية والجنائية بالدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء						
المحاكم	المخلف	المسجل سنة 2015	المجموع	المنجز	الباقي	نسبة الإنجاز
محكمة الاستئناف بالدار البيضاء	00	1025	1025	1025	00	%100
المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء	33356	43595	76951	57235	19716	74.38%

المحكمة الابتدائية بالمحمدية	2554	6276	8830	7260	1570	**82.22%**
المحكمة الابتدائية بابن سليمان	1211	2699	3910	2984	926	**76.31%**
المجموع	37121	53595	**90716**	**68504**	23815	**%75.51**

نشـــاط شعبة المحاضر الجنحية والجنائية بالدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء

المحاكم	المخلف	المسجل سنة 2015	المجموع	المنجز	الباقي	نسبة الإنجاز
محكمة الاستئناف بالدار البيضاء	00	1820	1820	1637	183	**% 89.94**
المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء	39161	150938	190099	159150	30949	**83.72%**
المحكمة الابتدائية بالمحمدية	755	21421	22176	21641	535	**97.59%**

المحكمة الابتدائية بابن سليمان	2492	10193	12685	11034	1651	**86.98%**
المجموع	42408	184372	**226780**	**193462**	33318	**%85.30**

بلغت نسبة معالجة هذه النيابة العامة للشكايات الجنائية برسم السنة المنصرمة 100%

وبلغ مستوى تصفية المحاضر الجنائية نسبة 89.94% من أصل 1820 محضر، أنجز منها 1637 محضرا.

وتحتل النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء المرتبة الأولى فيما يخص عدد الشكايات والمحاضر المسجلة بها والتي وصلت في مجموعها ما بين المسجل والمخلف:

76951 شكاية، أنجز منها 57235 شكاية بنسبة إنجاز بلغت 74.38%

و 190.099 محضرا، أنجز منها 159.150 بنسبة إنجاز بلغت 83.72%

وتأتي النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بالمحمدية من حيث العدد في المرتبة الثانية ب:

8830 شكاية أنجز منها 7260 شكاية بنسبة إنجاز بلغت 82.22%

و22176 محضرا أنجز منها 21641 محضرا بنسبة إنجاز بلغت 97.59%

في حين تحتل النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بابن سليمان من حيث العدد المرتبة الثالثة ب:

3910 شكاية أنجز منها 2984 شكاية بنسبة إنجاز بلغت 76.31%

و12685 محضرا أنجز منها 11034 محضرا بنسبة إنجاز بلغت 86.98%

وهو تفاوت تتحكم فيه مجموعة من العوامل المرتبطة بخصوصية كل مدينة على حدة من حيث عدد ساكنتها وخصوصية ونوعية ونسبة الجرائم المتواجدة بها.

5-نشاط خلية العنف المرتكب ضد النساء والأطفال بالنيابة العامة بالدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء

نشاط خلية العنف المرتكب ضد النساء والأطفال بالنيابة العامة بالدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء على مستوى معالجة الشكايات والمحاضر						
المحاكم	المخلف	المسجل سنة 2015	المجموع	المنجز	الباقي	نسبة الإنجاز
محكمة الاستئناف بالدار البيضاء	00	628	628	412	216	% 65.60
المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء	3352	3316	6668	4966	1702	74.47%
المحكمة الابتدائية بالمحمدية	644	1701	2345	1907	438	81.32%
المحكمة الابتدائية بابن سليمان	305	1640	1945	1374	571	70.6%
المجموع	4301	7285	11586	8659	2927	%74,73

بلغ عدد الشكايات والمحاضر المسجلة بخلية العنف ضد النساء والأطفال على مستوى هذه النيابة العامة 625 ملفا أنجز منه 412 بنسبة إنجاز تصل إلى 65.60% في حين وصل عدد المسجل بالنيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء 6668 ملفا أنجز منه 4966

بنسبة إنجاز تصل إلى 74.47%، في مقابل 2345 ملفا بالنيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بالمحمدية أنجز منه 1907 ملفا بنسبة إنجاز تصل إلى 81.32%، وسجل بالنيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بابن سليمان 1945 شكاية انجز منه 1374 ملفا بنسبة إنجاز تصل إلى 70.6%

6-نشاط شعبة التحقيق بالنيابة العامة على مستوى محكمة الاستئناف الدار البيضاء

نشـــاط شعبة التحقيق بالنيابة العامة على مستوى محاكم الدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء						
المحاكم	المخلف	المسجل سنة 2015	المجموع	المنجز	الباقي	نسبة الإنجاز
محكمة الاستئناف بالدار البيضاء	00	1615	1615	1615	00	%100
المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء	2028	2582	4610	2356	2254	51.11%
المحكمة الابتدائية بالمحمدية	228	242	470	170	300	36.17%
المحكمة الابتدائية بابن سليمان	104	105	209	90	119	43.30%

المجموع	2360	4544	6904	4231	2673	%61.28

تحتل قضايا التحقيق الإعدادي نسبة مهمة ضمن نشاط النيابة العامة بمجموع محاكم الاستئناف بالدار البيضاء، حيث بلغ عدد ملفات التحقيق المفتوحة برسم سنة 2015 ما مجموعه 1615 ملفا موزعة ما بين خمسة غرفة تحقيق رشداء وغرفتي تحقيق أحداث، بلغت نسبة إنجازها 100% وهي نسبة جيدة تعكس حجم مجهودات النيابة العامة والسادة قضاة التحقيق على حد سواء في سبيل تصفية ملفات التحقيق.

اما على مستوى النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء، فقد بلغ عدد قضايا التحقيق (ما بين المسجل والمخلف) 4610 قضية موزعة ما بين ثلاثة غرف للتحقيق أنجز منها 2356 بما يفوق النصف بنسبة إنجاز تصل إلى 51.11% ،

في حين بلغ عدد قضايا التحقيق بالنيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بالمحمدية (ما بين المسجل والمخلف) 470 قضية موزعة ما بين ثلاثة غرف صفّي منها 170 ملف بنسبة إنجاز 36.17%،

وبلغ عدد قضايا التحقيق بالنيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بابن سليمان (ما بين المخلف والمسجل) 209 قضية موزعة أيضا ما بين ثلاثة غرف للتحقيق أنجز منها 90 قضية بنسبة إنجاز تصل إلى 43.30%.

وبلغ مجموع ملفات التحقيق الإعدادي على مستوى الدائرة القضائية الرائج 6904 أنجز منه 4231 بنسبة إنجاز وصلت إلى 61.28%

7-نشاط قسم جرائم الأموال بالنيابة العامة على مستوى محكمة الاستئناف الدار البيضاء

نشـــاط قسم جرائم الأموال بالنيـــابة العامة على مستوى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء

الغرفة	المخلف	المسجل سنة 2015	المجموع	المنجز	الباقي	نسبة الإنجاز
غرفة التحقيق الرابعة	00	28	28	19	09	%67.85
غرفة الجنايات الابتدائية	00	07	07	02	05	%28,57
غرفة الجنايات الاستئنافية	00	28	28	20	08	%71.42
المجموع	00	63	63	41	22	%65.07

يتشكل قسم جرائم الأموال بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء من غرف متخصصة للتحقيق والجنايات بشقيها الابتدائي والاستئنافي.

وقد بلغ عدد ملفات التحقيق المحالة على غرفة التحقيق الرابعة المختصة في جرائم الأموال برسم سنة 2015 ما مجموعه 28 ملفا، قدمت النيابة العامة بشأنها في إطار مواكبة التحقيق الإعدادي 19 ملتمسا نهائيا، حيث بلغت نسبة الإنجاز 67.85%، في حين لم تتجاوز نسبة إنجاز غرفة الجنايات الابتدائية 28.57% من مجموع 7 ملفات مسجلة برسم سنة 2015 صفّي منها ملفين فقط، على خلاف غرفة الجنايات الاستئنافية التي بلغت نسبة الإنجاز بها 71.42% من مجموع 28 قضية مسجلة، صفّي منها عشرون ملفا.

8-عدد القضايا الجنحية والجنائية المسجلة بهذه النيابة العامة

عرض السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء
بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2016

نوع القضايا	المحال	المنجز	الباقي	نسبة الإنجاز
الجنحي عادي	6119	6119	00	%100
الجنحي تلبسي	8546	8546	00	%100
الجنحي سير	866	866	00	%100
الجنحي أحداث	397	397	00	%100
ملفات الغرفة الجنحية	1166	1166	00	%100
الملفات الجنائية رشداء	2068	2068	00	%100
الملفات الجنائية أحداث	468	468	00	%100
الملفات الجنائية الاستئنافية رشداء	2485	2485	00	%100
الملفات الجنائية الاستئنافية أحداث	166	166	00	%100
المجموع	22281	22281	00	%100

بلغ مجموع الملفات الجنحية والجنائية المسجلة بهذه النيابة العامة والمحالة على قضاء الحكم وقضاء التحقيق 22281 ملفا تتراوح ما بين المحاضر العادية والتلبسية، حيث بلغت نسبة الإنجاز 100%.

9- نشاط شعبة المراسلات الإدارية بالنيابة العامة على مستوى الدائرة الاستئنافية

نشـــــاط شعبة المراسلات الإدارية بالنيابة العامة بالدائرة الاستئنافية						
المحاكم	المخلف	المسجل سنة 2015	المجموع	المنجز	الباقي	نسبة الإنجاز
محكمة الاستئناف بالدار البيضاء	00	4397	4397	4365	32	%99.27
المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء	4450	13398	17848	15210	2638	85.22%
المحكمة الابتدائية بالمحمدية	206	6300	6506	6327	179	97.25%
المحكمة الابتدائية بابن سليمان	00	3121	3121	3115	06	99.80%
المحكمة الابتدائية الاجتماعية بالدار البيضاء	25	1278	1303	1227	76	94.16%
المحكمة الابتدائية المدنية بالدار البيضاء	139	934	1083	970	100	89.56%

المجموع	4820	28494	34258	30244	3031	% 88.28

بلغت نسبة معالجة المراسلات الإدارية الواردة على هذه النيابة العامة من الإدارة المركزية والمحاكم الابتدائية التابعة لها ومختلف الجهات الإدارية 99.27 % من أصل 4397 مراسلة إدارية مسجلة برسم سنة 2015 أنجز منها 4365 مراسلة.

وبلغت نسبة معالجة المراسلات الإدارية لدى النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء 85.22 % من أصل 17848 مراسلة إدارية أنجز منها 15210 مراسلة.

كما تمت معالجة 6327 مراسلة إدارية من قبل النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بالمحمدية بنسبة إنجاز تصل إلى 97.25% مقابل 3115 مراسلة إدارية تمت معالجتها على مستوى النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بابن سليمان بنسبة إنجاز 99.80%

في حين تمت معالجة 1227 مراسلة إدارية بالنيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية الاجتماعية بنسبة إنجاز 94.16% مقابل 970 مراسلة إدارية تمت معالجتها على مستوى النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية المدنية بنسبة إنجاز تصل إلى 89.56%.

10-نشاط التعاون القضائي الوطني والدولي المنجز من طرف هذه النيابة العامة

	الصنف	المخلف	المسجل	المجموع	المنجز	الباقي	نسبة الانجاز
الوطنية	المدنية	00	134	134	131	3	%97.76
	الجنائية	00	1786	1786	1786	00	%100

الدولية	المدنية	00	304	304	284	20	%93.42
	الجنائية	00	118	118	91	27	%77.11

تولي هذه النيابة العامة للتعاون القضائي الوطني والدولي أهمية خاصة، فيما يخص عملية تدبيرها وإنجازها للإنابات القضائية الوطنية والدولية الواردة عليها من مختلف محاكم المملكة ومن طرف السلطات القضائية الأجنبية عبر الإدارة المركزية،

حيث بلغ مجموع الإنابات القضائية الجنائية والمدنية المسجلة بهذه النيابة العامة على المستوى الوطني 1920 إنابة تم تدبيرها بنسبة إنجاز وصلت فيما يخص الانابات القضائية المدنية إلى 97.76% في مقابل 100% فيما يخص الانابات القضائية الجنائية،

وفيما يتعلق بالإنابات القضائية الجنائية والمدنية المسجلة على المستوى الدولي، فقد بلغ مجموعها 422 تم تدبيرها بنسبة إنجاز وصلت فيما يخص الانابات القضائية المدنية إلى 93.42% في مقابل 77.11 % فيما يخص الانابات القضائية الجنائية،

11-نشاط التنفيذ الزجري

تنفيذ العقوبات الحبسية	المخلف	المسجل	المجموع	المنجز	نسبة الانجاز	ملاحظات

	00	21	21	18	%85.71	انخفضت نسبة التنفيذ مقارنة بالسنتين الماضيتين: 2014 %90 2013 %100
تنفيذ الغرامـــــات	لم نتوصل بأي بيان تحمل للغرامـــــــــــــات					
طلبات رد الاعتبار	00	190	190	190	%100	
طلبات الافراج المقيد	00	20	20	20	100%	
طلبات العفو	00	601	601	586	% 97.50	

بلغ حجم نشاط النيابة العامة فيما يخص تنفيذ الاحكام والقرارات القضائية الباتة القاضية بالعقوبة السالبة للحرية برسم سنة 2015 تنفيذ 18 عقوبة سالبة للحرية من أصل 21 عقوبة بنسبة إنجاز 85.71% ساهمت في تحقيقها مختلف مصالح الامن والدرك التي نشكرها بالمناسبة.

وفيما يتعلق بتنفيذ الغرامات المالية المحكوم بها، فإننا نسجل عدم توصل هذه النيابة العامة بأي بيان تحمل للغرامات.

وتم البت في 190 طلب رد اعتبار بنسبة إنجاز وصلت إلى 100% ، كما تم إنجاز 20 طلب إفراج مقيد بنسبة إنجاز وصلت كذلك إلى 100%، وعلى مستوى طلبات العفو فقد تم إنجاز 586 طلب عفو من أصل 601 طلب بنسبة إنجاز بلغت 97.50 %.

12-نشاط القسم المدني بهذه النيابة العامة:

أ-على مستوى نشاط شعبة المهن الحرة:

	المخلف	المسجل	المجموع	المنجز	الباقي	نسبة الانجاز
الشكايات ضد المحامين	00	442	442	442	00	%100
الشكايات ضد الموثقين	00	208	208	124	84	%59.61
الشكايات ضد الخبراء	00	61	61	61	00	%100
الشكايات ضد العدول	00	72	72	52	20	%72.22
الشكايات ضد المحكمين	00	09	09	08	01	%88.88
الشكايات ضد المفوضين القضائيين	00	88	88	87	01	%98.86
المجموع العام	00	880	880	774	106	% 87.95

تفرض خصوصية الدائرة الاستئنافية بمدينة الدار البيضاء كعاصمة اقتصادية تتمركز بها أغلب المهن الحرة، ارتفاعا في عدد القضايا المسجلة ضد مساعدي القضاء والمحكمين، حيث كما تلاحظون تأتي في المرتبة الأولى الشكايات المقدمة ضد بعض المحامين التي بلغ مجموعها 442 شكاية تمت تصفيتها بنسبة إنجاز تصل إلى 100% وفي المرتبة الثانية الشكايات المقدمة ضد الموثقين التي بلغت 208 شكاية أنجز منها 124 بنسبة إنجاز 59.61% وتأتي في المرتبة الثالثة

الشكايات المقدمة ضد الخبراء والعدول التي بلغ عددها 81 شكاية أنجز منها بالنسبة للخبراء 61 شكاية بنسبة إنجاز 100% وبالنسبة للعدول 52 شكاية بنسبة إنجاز 72.22%.

وتحتل الشكايات المقدمة ضد المفوضين القضائيين المرتبة الرابعة ب 88 شكاية انجز منها 87 بنسبة إنجاز تصل إلى 98.86%

ب-على مستوى نشاط شعبة تدخل النيابة العامة في القضايا المدنية:

نوع القضايا	المخلف	المسجل	المجموع	المنجز	الباقي	نسبة الانجاز
القضايا المدنية	00	2121	2121	2121	00	%100
قضايا الأسرة	00	168	168	166	2	%98.80
القضايا الاجتماعية	00	1500	1500	1500	00	%100

عرف تدخل النيابة العامة في القضايا المدنية بمفهومها العام وفق مقتضيات الفصل 9 من قانون المسطرة المدنية ما يلي:

*** بالنسبة للقضايا المدنية: تم إنجاز 2121 ملتمسا بنسبة إنجاز بلغت 100 %**

*** بالنسبة لقضايا الأسرة: تم إنجاز 168 ملتمسا بنسبة إنجاز بلغت 98.80 %**

*** بالنسبة للقضايا الاجتماعية (نزاعات الشغل وحوادث الشغل): تم إنجاز 1500 ملتمسا بنسبة إنجاز بلغت كذلك 100 %**

13- نشاط النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية الاجتماعية بالدار البيضاء

عرض السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء

بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2016

الشعبة	المخلف	المسجل سنة 2015	المجموع	المنجز	الباقي	نسبة الإنجاز
الشكايات (الفصلين 53 و54 من مدونة الأسرة)	00	683	683	597	86	%87.4
الشكايات المقدمة ضد مساعدي القضاء	04	07	11	06	05	%54.54
تسخير القوة العمومية	01	00	134	135	134	%99.25
الحالة المدنية	00	6375	6375	6375	00	%100
الانتدابات القضائية الدولية	23	163	186	114	49	%61.29
تدخل النيابة العامة في قضايا الأسرة	00	3750	3750	3750	00	%100
تدخل النيابة العامة في القضايا الاجتماعية	6176	6176	6176	6176	00	%100
كفالة الأطفال المهملين	09	356	365	314	50	%86.26

عرف تدخل النيابة العامة على مستوى المحكمة الابتدائية الاجتماعية بالدار البيضاء في:

-قضايا الأسرة: إنجاز 3750 ملتمس

-القضايا الاجتماعية: إنجاز 6176 ملتمس

- قضايا الحالة المدنية: 6375 ملتمس

كما تم تنفيذ 134 طلب تسخير القوة العمومية من أصل 135 طلب بنسبة إنجاز 99.25%

وعلى مستوى الشكايات المقدمة في إطار مقتضيات المادتين 53 و54 من مدونة الأسرة المتعلقة بالطرد من بيت الزوجية، فقد تمت معالجة 597 شكاية من أصل 683 شكاية بنسبة إنجاز 87.4%

في حين لم يتجاوز عدد الشكايات المقدمة ضد مساعدي القضاء 11 شكاية، أنجزت منها 6 بنسبة إنجاز تصل إلى 54.54 %

14- نشاط النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية المدنية بالدار البيضاء

الشعبة	المخلف	المسجل سنة 2015	المجموع	المنجز	الباقي	نسبة الإنجاز
تدخل النيابة العامة في القضايا المدنية	00	2220	2220	2220	00	%100
مؤازرة القوة العمومية في الافراغات	1077	1899	2976	1261	1715	%41
الشكايات ضد المفوضين القضائيين	135	95	230	228	2	%99
الانتدابات القضائية الدولية	157	402	559	364	195	%65

كما تلاحظون من خلال الجدول الاحصائي المعروض عليكم:

عرف تدخل النيابة العامة في القضايا المدنية على مستوى المحكمة الابتدائية المدنية بالدار البيضاء إنجاز2220 ملتمس

وتنفيذ 1261 طلب مؤازرة للقوة العمومية في تنفيذ الاحكام الباتة القاضية بالإفراغ من أصل 2976 طلب بنسبة إنجاز بلغت 41 %

وعلى مستوى الشكايات المقدمة ضد المفوضين القضائيين، تمت معالجة 228 شكاية من أصل 230 شكاية بنسبة إنجاز بلغت 99 %

15- النشاط القضائي والإداري لقضاة النيابة العامة بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء

اعتمادا على الاحصائيات المبسوطة أعلاه، فيما يخص إجمالي الشكايات والمحاضر والمراسلات الإدارية والإنابات القضائية والملفات والقضايا المنجزة بالنيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، يمكن رصد وحصر مجموع النشاط القضائي والإداري للسادة النواب العامون برسم سنة 2015 البالغ عددهم 30 نائبا عاما، في إنجاز ما يعادل 1327 ملف إداري وقضائي، وفق ما هو مبيّن في الجدول التوضيحي المعروض عليكم:

النشاط القضائي والإداري للسادة نواب الوكيل العام للملك			
نوع القضايا	العدد الإجمالي	المنجز	المعدل التقريبي للقضايا المنجزة بالنسبة لكل نائب عام البالغ عددهم 30
الشكايات الجنائية	1025	1025	35
المحاضر الجنائية	1820	1637	55
شكايات ومحاضر خلية العنف ضد المرأة والطفل	628	412	14
قضايا التحقيق الإعدادي	1615	1615	54 (ملتمس نهائي)
القضايا الجنحية والجنائية	22881	22881	763
المراسلات الإدارية	4397	4365	146
الإنابات القضائية الوطنية والدولية	2342	2350	79
التنفيذ الزجري	832	814	28
تدخل النيابة العامة في القضايا المدنية	3789	3787	127
شكايات ومحاضر المهن الحرة	880	774	26
المجموع	46870	39660	1327

لا شك إذن الحضور الكريم،

أنه ستتكون لديكم قناعة إيجابية من خلال جميع الاحصائيات المبسوطة امامكم عن مجموع نشاط النيابة العامة بالدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء -بشكل مركز يراعي أهم الشعب -، حجم وطبيعة المجهودات التي بذلها العاملون بالنيابة العامة على مستوى الدائرة الاستئنافية من أجل تصفية المخلف والرفع من النجاعة القضائية، وباسمكم أتقدم إليهم جميعا بالشكر الجزيل.

ثانيا، على مستوى الادارة القضائية:

انطلاقا من دور آلية الإدارة القضائية في تحقيق الأمن القضائي والرفع من النجاعة القضائية باعتبارها العمود الفقري لممارسة السلطة القضائية وتجسيد العدالة خدمة للمواطن والوطن، فقد قمت باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، نذكر من أهمها ما يلي:

1-على مستوى تدبير الموارد البشرية:

- وضع جدول لتوزيع الأشغال بين قضاة النيابة العامة يروم تحديد المهام المسندة لكل واحد منهم بطريقة دقيقة وفق معايير موضوعية مع مراعاة الأقدمية والدرجة والتجربة والكفاءة والانضباط وحسن السلوك. ونفس الشيء بالنسبة لبرنامج توزيع الأشغال بين موظفي وأطر كتابة النيابة العامة بتنسيق مع رئيس كتابة النيابة العامة بما يحقق الانسجام بين مختلف شعب النيابة العامة ويؤدي إلى تصريف الأشغال بشكل عقلاني، علمي، جيد، سريع وفعال.

-تعيين قضاة النيابة العامة ممن تتوفر فيهم الكفاءة للإشراف على الشعب، من أجل المساهمة في تدبير سير الأشغال بالنيابة العامة إلى جانب موظفي كتابة النيابة العامة في أحسن الظروف بما يضمن السرعة والدقة في الإنجاز لتمكين المتقاضين من الحصول على المعلومة المطلوبة في أقصر وقت ممكن.

- تحفيز العناصر المتميزة بالتنويه بها والرفع من معنوياتها

- تهييئ أجواء وظروف العمل الملائمة والمشجعة على التفاني والعطاء، وإتباع منهجية عمل واضحة تعتمد مبدأ تحمّل الجميع لمسؤولياته والتحلي بروح الابداع والمبادرة.

2-على مستوى تدبير الموارد اللوجستية:

- التنسيق المستمر مع المدير الفرعي الإقليمي بهذه المحكمة لتلبية جميع احتياجات السادة قضاة النيابة العامة وموظفي كتابة النيابة العامة من العتاد المعلوماتي والادوات المكتبية اللازمة لتصريف أشغال النيابة العامة في أحسن الظروف.

- تنظيم أرشيف النيابة العامة بشكل جيد وعقلاني، لاختزال الجهد والوقت في الرجوع إلى الملفات والاطلاع عليها وحسن توظيفها واستثمارها.

-تهيئ فضاء ملائم لاستقبال الضحايا والشهود وتسهيل الإجراءات لهم وتبسيطها، بما يصون كرامتهم ويحفظ أمنهم ويسترجع ثقتهم في العدالة.

3-على مستوى اعتماد الإدارة الالكترونية في تصريف أشغال النيابة العامة

- الانخراط الكلي والشمولي لهذه النيابة العامة في جميع أوراش تحديث الإدارة القضائية التي أطلقتها الإدارة المركزية في أفق رقمنة المحاكم في سنة 2020 حسب الهدف الاستراتيجي المسطر في الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، وذلك باعتماد المعلوميات.

- اعتماد لوحة معلوماتية للقيادة بالكتابة الخاصة بمكتب السيد الوكيل العام للملك من أجل ضبط وتوزيع الأشغال والمهام القضائية والإدارية على قضاة وموظفي النيابة العامة وتتبع إنجازها داخل الأجل المطلوب.

- تخصيص برامج للتكوين المستمر في المعلوميات، تحت إشرافنا المباشر وتقنيين متخصصين في مادة المعلوميات.

- المراقبة اليومية لحواسيب المراقبة Born de vérification بمرافق المحكمة قصد التأكد من مدى استجابتها لطلبات الدفاع و الوافدين على النيابة العامة لتمكينهم من مراقبة مآل ملفاتهم القضائية.

-المراقبة اليومية لمكتب الوسيط والمرتبط معلوماتيا عبر الشبكة المعلوماتية الداخلية ونظام تدبير الملفات saj بكافة مصالح وشعب النيابة العامة.

- استحداث ستة تطبيقات معلوماتية لضمان حسن تصريف أشغال النيابة العامة وضبطها وتتبعها ومراقبتها، ويتعلق الأمر بما يلي:

<u>التطبيق الأول</u>: عبارة عن سجل الكتروني تم إحداثه على مستوى مكتب الضبط من اجل ضبط وتتبع جميع المراسلات الإدارية الواردة والصادرة.

<u>التطبيق الثاني</u>: عبارة عن نظام الكتروني خاص بتدبير وتتبع استفادة موظفي وقضاة النيابة العامة من الرخص الإدارية (الرخص المرضية/رخص الزواج /رخص الولادة/رخص العطلة السنوية...)

<u>التطبيق الثالث</u>: عبارة عن سجل عام الكتروني لضبط ملفات وقضايا التحقيق الإعدادي، بشكل يمكن من معرفة جميع المراحل التي مرّ منها التحقيق في ملف معين، وطبيعة وموضوع القرارات بالاطلاع والملتمسات والأوامر الصادرة فيه.

<u>التطبيق الرابع</u>: عبارة عن نظام معلوماتي خاص بتتبع نشاط السادة النواب العامون، بحيث يتيح هذا التطبيق معرفة عدد المحاضر والشكايات والملفات والمراسلات الإدارية المحالة على السادة النواب العامون من أجل الدراسة وتواريخ إرجاعها والمدة التي استغرقتها دراسة كل ملف على حدة.

التطبيق الخامس: عبارة عن نظام معلوماتي خاص بتتبع نشاط السادة موظفي كتابة النيابة العامة.

التطبيق السادس: عبارة عن نظام معلوماتي لإحصاء العتاد المادي والمعلوماتي بجميع شعب ومصالح النيابة العامة.

4-على مستوى تخليق فضاء النيابة العامة

- القيام يوميا بجولات شخصية بمختلف مرافق المحكمة للوقوف عن كثب على كيفية تصريف الأشغال.

- تكليف بعض السادة النواب العامين بمهمة مراقبة أمن المحكمة وإشعار المسؤول القضائي بأي تصرف مخل بالأمن أو القانون.

- تفعيل ضوابط المراقبة والتتبع والمحاسبة.

- تشكيل خلية مكونة من ممثل للنيابة العامة وبعض عناصر الضابطة القضائية من اجل التدخل السريع والفعال تحت إشرافي المباشر لضبط جميع الأفعال المخالفة للقانون في حالة تلبس.

-تكليف فرقة خاصة من عناصر الشرطة الجنائية الولائية بالدار البيضاء للبحث في الشكايات المقدمة ضد ذوي الامتياز القضائي.

5-على مستوى تأمين الحق في ولوجية العدالة

- نهج سياسة الأبواب المفتوحة من خلال الحرص الشخصي على استقبال المتقاضين ومساعدي القضاء والنظر في شكاياتهم وتظلماتهم وطلباتهم.

- تفعيل مكتب الوسيط بتكليف نائبين للوكيل العام للملك وموظف قار باستقبال المتقاضين ومختلف الوافدين على المحكمة للنظر في شكاياتهم وطلباتهم وإفادتهم بمآلها بتنسيق مع مكتب الاستقبال.

6-على مستوى توحيد العمل القضائي ومناهج العمل بالدائرة الاستئنافية والرفع من النجاعة القضائية:

- تم توجيه عدد من المذكرات المصلحية الداخلية إلى السادة نواب الوكيل العام للملك والسادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية بشأن عدد من النقاط والمسائل القانونية التي تروم التدبير الأمثل للدعوى العمومية وتوحيد مناهج العمل القضائي بين النيابات العامة بالدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء.

- إخبار السادة وكلاء الملك بالقرارات الصادرة عن الغرفة الجنحية فيما يخص الاستئنافات المرفوعة ضد أوامر السادة قضاة التحقيق بمجرد صدورها، حتى يتسنى لهم حسن تتبع ومواكبة قضايا التحقيق، مع موافاتهم بنسخ من القرارات المرجعية الصادرة عن نفس الغرفة لتوحيد مناهج العمل واعتمادها في ملتمساتهم وتقاريرهم الاستئنافية.

- عقد اجتماعات دورية مع السادة النواب العامين للنظر في الإشكاليات المثارة بغية إيجاد الحلول القانونية المناسبة لها، على ضوء العمل والاجتهاد القضائي.

- تفعيل التفتيش التسلسلي للنيابات العامة لدى المحاكم الابتدائية والذي مكّن من تشخيص وضعية تسيير الأشغال بكل نيابة عامة على حدة ومستوى وطبيعة المجهودات المبذولة من قبل أعضاء النيابة العامة بها وموظفي كتابة النيابة العامة وكذا طبيعة الصعوبات والمعوقات التي تعترض عملها، حيث تم توجيه جميع السادة وكلاء الملك ونوابهم إلى التدابير والاجراءات التي يتعين سلوكها من أجل القضاء على المخلف وتسريع وتيرة الأبحاث التمهيدية والرفع من النجاعة القضائية في تدبير الدعوى العمومية تحقيقا للأمن القضائي بشكل موحد ومنسجم تحت إشراف هذه النيابة العامة.

مع ملاحظة أنه تم توقيف برنامج التفتيش التسلسلي المسطر برسم سنة 2015 بشكل استثنائي عقب تعيين السيد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الأستاذ لحسن الكاسم مديرا للشؤون المدنية بوزارة العدل والحريات.

-إنجاز زيارات تفقدية لمكاتب السادة الموثقين في إطار الصلاحيات الموكولة للنيابة العامة بمقتضى قانون مهنة التوثيق تجاوز عددها 60 زيارة تفقدية.

-الحرص على احترام مواعيد وأوقات العمل وعقد الجلسات في موعدها المحدد وإحالة الملفات المطعون فيها بالاستئناف أو النقض داخل الآجال القانونية.

- إحالة الشكايات المستعجلة أو التي تكتسي طابعا من الخطورة بصورة فورية على الضابطة القضائية من أجل البحث وضبط المخالفين للقانون الجنائي في حالة تلبس.

- إنجاز تقرير شهرية من طرف السادة النواب العامين حول نشاط الشعب المكلفين بالإشراف عليها يتم تضمينها حصيلة المنجز والمخلف مع إبداء جميع الملاحظات الضرورية حول طبيعة سير الأشغال.

- إنجاز تقارير أسبوعية من طرف السادة النواب العامين حول سير الجلسات المكلفين بتمثيلها وحصيلة الملفات المحكومة والمؤخرة والمحجوزة للمداولة وملاحظاتهم بخصوص ذلك.

- إنجاز تقارير يومية من قبل النائب العام المكلف بالديمومة حول حصيلة الاتصالات الهاتفية المتلقاة من طرف الضابطة القضائية والتعليمات الصادرة بشأنها.

-إنجاز بطائق تقنية في الملفات الكبرى تتضمن عرضا موجزا للوقائع ومسار البحث التمهيدي وبيانا بوسائل الإثبات المتوفرة مع مقترح القرار المتعين اتخاذه، يتم توقيعها من قبل النائب العام المكلف بالملف وتسجيلها في سجل خاص ممسوك بالكتابة الخاصة للرجوع إليها عن الحاجة. وذلك بغرض تحسيس النائب العام المكلف بالمسؤولية وتيسير مهمة اتخاذه للقرار بشكل قانوني.

-استحداث سجلات عملية للتتبع والمراقبة على مستوى شعبة الانابات القضائية الوطنية والدولية من اجل ضمان النجاعة والسرعة في التنفيذ ضمان لحسن التعاون القضائي الوطني والدولي، بما في ذلك شعبة قضايا التحقيق المستأنفة "الغرفة الجنحية" التي أحدثت بها مجموعة من السجلات: 1-سجل خاص بالمراسلات الإدارية المتبادلة مع السادة وكلاء الملك بالمحاكم الابتدائية والسادة قضاة التحقيق فيما يخص اشعارهم بالقرارات الصادرة عن الغرفة الجنحية في حينه، بما في ذلك مختلف المراسلات الإدارية المتبادلة مع إدارة السجون المعنية والضابطة القضائية وكتابة الضبط بنفس المحكمة 2-سجل خاص بتتبع عملية تنفيذ قرارات الغرفة الجنحية 3-سجل خاص بتتبع ومراقبة عرائض النقض وإحالة الملفات المطعون فيها بالنقض على محكمة النقض داخل الآجال القانونية، كما أحدث على مستوى نفس الشعبة خزانة قضائية خاصة برصد وتتبع القرارات المرجعية الصادرة عن الغرفة الجنحية على ضوء قرارات محكمة النقض والعمل أرشفتها وتوزيعها على المحاكم الابتدائية لاعتمادها في العمل القضائي . ونستغل هذه الفرصة لننوه بالغرفة الجنحية التي تبذل مجهودات ملحوظة تستحق كل التشجيع والتقدير من أجل تأطير وتوحيد العمل القضائي فيما يخص مراقبة قضايا التحقيق الإعدادي على مستوى 16 غرفة للتحقيق، على امتداد الدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء (7 غرف للتحقيق بمحكمة الاستئناف و3 غرف للتحقيق بكل من محاكم الزجرية بالدار البيضاء والمحمدية وابن سليمان).

- استحداث سجل خاص بتسجيل ورقمنة مختلف محاضر الاستماع المنجزة من قبل النواب العامين.

7-على مستوى التأطير والتكوين:

- تنظيم عروض نظرية وتطبيقية تعنى برصد ودراسة وتحليل الإشكالات القانونية والقضائية التي تعترض عمل النيابة العامة، يتم إعدادها وإلقاؤها من طرف السادة النواب العامين في شكل اجتماعات داخلية، في أفق توسيع دائرتها لتشمل مختلف قضاة النيابات العامة بالدائرة الاستئنافية.

حيث عقدت هذه النيابة العامة في هذا الإطار برسم السنة المنصرمة، على صعيد محكمة الاستئناف ثلاثة جلسات عمل داخلية، ألقيت خلالها ثلاثة عروض تناولت بالشرح والدراسة والتحليل الإشكالات القانونية والقضائية التي تصادف عمل النيابة العامة في جرائم العرض (هتك العرض والاغتصاب نموذجا) وجرائم الإخلال بالثقة العامة (التزوير والتزييف) والجرائم المرتكبة ضد الأموال (السرقات الموصوفة نموذجا)،

- توزيع جميع المناشير والرسائل الدورية الواردة من وزارة العدل والحريات أو من محكمة النقض على السادة وكلاء الملك والسادة النواب العامين من أجل الاطلاع عليها والعمل بمقتضاها والرجوع إلينا عند كل صعوبة.

- تتبع القرارات الصادرة عن محكمة النقض والقوانين والتشريعات الحديثة وتوزيعها على أعضاء النيابة العامة قصد اعتمادها في عملهم القضائي والاستدلال بها في ملتمساتهم.

8-على مستوى التواصل:

- التنسيق الدائم والمستمر مع السيد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء والسادة المسؤولين القضائيين في كل ما يتعلق بتسيير شؤون المحكمة وضمان حسن سير العدالة.

حيث لا تفوتني الفرصة للتنويه في هذا الشأن بدرجة الانسجام والتواصل الحاصلين بين الرئاسة والنيابة العامة بخصوص التصريف اليومي للأشغال وبالتجاوب الفعال مع كافة مساعدي القضاء في جميع المبادرات التي تروم تصفية الملفات القضائية والإجراءات للنهوض بمستوى أداء المحكمة.

- عقد اجتماعات دورية مع قضاة النيابة العامة وموظفي كتابة النيابة العامة ومع باقي مساعدي القضاء وخاصة السيد نقيب هيئة المحامين من خلال اللجنة الثلاثية، وكذا ضباط الشرطة القضائية.

- التواصل مع كافة مرتفقي العدالة ووسائل الإعلام من خلال من خلال إصدار بعض البلاغات في القضايا التي تستأثر باهتمام الرأي العام في حدود ما يسمح به القانون من أجل تنوير العموم وعدم تركهم فريسة للإشاعة.

9-على مستوى الرفع من نجاعة أداء الضابطة القضائية في إنجاز الأبحاث التمهيدية:

- عقد اجتماعات دورية مع الضابطة القضائية (الأمن الوطني والدرك الملكي) من أجل تمكينها من آليات وميكانيزمات الرفع من نجاعتها القضائية وسبل تسريع وتيرة الأبحاث والكشف عن الجرائم وضبط مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.

- ربط التعليمات الموجهة للضابطة القضائية بآجال معينة لا تتجاوز شهرا واحدا في أقصى الأحوال لإنجازها وموافاة النيابة العامة بالناتج، وفي حالة تجاوز هذا الأجل موافاة النيابة العامة بتقارير إخبارية حول مستوى تقدم الأبحاث.

- إنجاز زيارات تفقدية دورية لمقرات عمل الضابطة القضائية من أجل الوقوف عن كثب على حقيقة أسباب التأخر في إنجاز الأبحاث التمهيدية وتذليل الصعوبات المتعلقة بها بعين المكان طبقا للقانون.

- التنويه بضباط الشرطة القضائية الأكفاء والمتميزين بغرض تحفيزهم ومساعدتهم على تطوير أدائهم ومردوديتهم.

ثالثا، على مستوى الاكراهات:

يعوق عمل هذه النيابة العامة في أداء الوظائف والمهام المنوطة بها قانونا في تدبير الدعوى العمومية ومراقبتها وممارستها بما في ذلك الإشراف على باقي عمل النيابات العامة التابعة لها بالدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء، مجموعة من الاكراهات، التي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على حصيلة النيابة العامة خلال سنة 2015 التي كنّا نطمح بأن تكون نسبة الإنجاز فيها على مستوى جميع الشعب 100% كمّا وكيفا، نذكر أهمها:

* مشكل الخصاص البشري الحاصل في عدد السادة قضاة النيابة العامة والسادة الموظفين، حيث غادرنا برسم السنة الحالية من السادة النواب العامين بمحكمة الاستئناف ثلاثة قضاة على إثر بلوغ اثنين منهما سن التقاعد وانتقال الثالث، لينقص العدد الإجمالي للسادة قضاة النيابة العامة من 32 إلى 29 نائب عام.

* ارتفاع نسبة الغياب عن العمل بسبب الإدلاء بالشواهد الطبية والتي بلغ عددها هذه السنة كما هو ماثل أمامكم في الجدول التوضيحي المعروض على الشاشة الالكترونية:

المحكمة	عدد الموظفين	عدد الموظفين الذين تقدموا بشواهد طبية	عدد الشواهد الطبية	عدد أيام الشواهد الطبية	معدل أيام الشهادة الطبية
محكمة الاستئناف بالدار البيضاء	86	46	103	542	5 أيام
المحكمة الابتدائية الزجرية	154	73	153	1033	6 أيام ونصف يوم
المحكمة الابتدائية بالمحمدية	35	17	29	248	8 أيام ونصف يوم
المحكمة الابتدائية ببنسليمان	25	12	18	76	4 أيام
المحكمة الابتدائية الاجتماعية	21	09	18	96	5 أيام

المحكمة الابتدائية المدنية	19	12	25	164	6 أيام ونصف يوم
المجموع	340	169	346	2159	6 أيام

المحكمة	عدد قضاة النيابة العامة	عدد القضاة الذين تقدموا بشواهد طبية	عدد الشواهد الطبية	عدد أيام الشواهد الطبية	معدل أيام الشهادة الطبية
محكمة الاستئناف بالدار البيضاء	28	06	06	76	12 يوما ونصف يوم
المحكمة الابتدائية الزجرية	53	15	21	115	5 أيام ونصف يوم
المحكمة الابتدائية بالمحمدية	11	04	10	97	9 أيام
المحكمة الابتدائية ببنسليمان	05	04	07	189	27 يوما
المحكمة الابتدائية الاجتماعية	11	02	08	145	18 يوما
المحكمة الابتدائية المدنية	12	03	03	27	9 أيام
المجموع	120	34	55	649	11 يوم ونصف يوم

1-بالنسبة للموظفين : 346 شهادة طبية أدلى بها 169 موظفا من مجموع الموظفين العاملين بالدائرة الاستئنافية للدار البيضاء والبالغ عددهم 340 موظفا، أي ما يعادل نصف الموظفين.

ونتج عن ذلك ضياع 2159 يوم عمل أي ما يعادل 8 سنوات و7 أيام عمل شخص واحد.

القاعدة: عدد أيام العمل الضائعة (2159) مقسومة على ÷ عدد أيام عمل السنة الواحدة (22 يوم عمل فعلي ×12 شهرا= 264)

2- بالنسبة لقضاة النيابة العامة: بلغ عدد الشواهد الطبية 55 أدلى بها 34 قاض من مجموع قضاة النيابة العامة بالدائرة الاستئنافية والبالغ عددهم 120 قاض، أي ما يعادل تقريبا ربع عدد قضاة النيابة العامة (120 قاض ×1 ÷4 = 30 ما يقارب 34 قاض مستفيد من الرخصة المرضية حسب المبين في الجدول)

نتج عن ذلك ضياع 649 يوم عمل أي ما يقارب 6 سنوات و20 يوما عمل شخص واحد.

*****

تلكم، نبذة موجزة ومركزة عن حصيلة نشاط النيابة العامة بالدائرة الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء ومنجزاتها.

أما فيما يخص استشرافنا للسنة القضائية الجديدة، فنؤكد لسيادتكم على أن جهود هذه النيابة العامة ستظل متواصلة وحثيثة على هدي من تعليمات القاض الأول صاحب الجلالة نصره الله وأيده وتوجيهات الإدارة المركزية، من أجل الرفع من نجاعة أداء وعمل هذه النيابة العامة وتحديثها لاسترجاع ثقة المواطنين عامة والمتقاضين خاصة في العدالة المغربية، مستحضرين في ذلك منطوق الخطاب السامي لعيد العرش المجيد بتاريخ 2013/07/30 بمناسبة موافقة جلالته على مضامين الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة الذي أكد فيه جلالته نصره الله على ما يلي:

" ومهما تكن أهمية هذا الإصلاح، وما عبأنا له من نصوص تنظيمية، وآليات فعالة، فسيظل "الضمير المسؤول" للفاعلين فيه، هو المحك الحقيقي لإصلاحه، بل وقوام نجاح هذا القطاع برمته."

وفي الختام أجدد الشكر الموصول لكافة السادة المسؤولين القضائيين والسادة القضاة والسادة المستشارين والسادة نواب وكيل الملك والسادة نواب الوكيل العام للملك والسادة رؤساء كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة والسادة أطر وموظفي كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة بالدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء على سائر مجهوداتهم القضائية والإدارية التي

بذلوها في سبيل تصفية الشكايات والمحاضر والقضايا والرفع من مستوى نجاعة وأداء النيابة العامة على مستوى الدائرة الاستئنافية بالدار البيضاء خدمة للمواطنين والوطن،

كما أخص بالشكر كافة مساعدي القضاء بالدائرة الاستئنافية، وفي مقدمتهم أسرة الدفاع في شخص السيد النقيب المحترم الأستاذ محمد حيسي، على تحملهم عبئ وجسامة أمانة العدل إلى جانب زملائهم القضاة، التي قال فيها تعالى في محكم كتابه العزيز:

" إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما "

والشكر الموصول للسيد رئيس الجلسة والهيئة القضائية، وكافة الحضور الكريم، سائلا الله المولى عزّ وجلّ، أن تكون السنة القضائية الجديدة 2016 حافلة بالمنجزات القضائية، وفي مستوى تطلعات جلالته لخدمة الصالح العام وشعبه ورعاياه الأوفياء.

{وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ}

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الوكيل العام للملك

ذ. الحسن مطار

بتاريخ: 2016/02/15